بناء على ما عرضه ولي العهد.. تعيينه رئيساً لهيئة كبار العلماء ورئيساً عاماً للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بمرتبة وزير

السعودية.. أمر ملكي بتعيين الشيخ الدكتور صالح الفوزان مفتياً عاماً للمملكة

عواصم ـ وكالات: أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبناء على ما عرضه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أمرا ملكيا بتعيين الشيخ الدكتور صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان مفتيا عاما للمملكة العربية السعودية ورئيسا لهيئة كبار العلماء، ورئيسا عاما للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بمرتبة وزير.

وأوردت وكالة الأنباء السعودية الأمر الملكي الذي جاء فيه: «نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية.

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم، وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، وبناء على ما عرضه علينا سمو ولي العهد. أمرنا بما هو آت:

أولا: يعين فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان مفتيا عاما للمملكة العربية السعودية ورئيسا لهيئة كبار العلماء ورئيسا عاما للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بمرتبة وزير.

ثانيا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه».

وبحسب موقع «العربية.نت» ولد الدكتور صالح الفوازن في القصيم في بلدة الشماسية للعام 1354 للهجرة، أي 1936 ميلادي. نال تعليما نظاميا في بلدته ذاتها، يضاف إلى ذلك المشاركة في حلقات بعض العلماء كحلقة الشيخ عبدالله بن حميد، في بريدة والشيخ إبراهيم بن عبيد، من أجل نيل الدروس الدينية.

ويحتفظ المفتي العام الجديد برصيد علمي زاخر، إذ نال الدرجة الجامعية في تخصص الشريعة، وحاز شهادة الماجستير أيضا في اطروحة علمية ناقشت «فن المواريث»، في حين خصص المفتي رسالة الدكتوراه في موضوع الأطعمة ما يحل منها وما يحرم بالأدلة.

وعمل في مهنة التدريس، إذ درس في المعهد العلمي بالرياض لمدة عامين ثم انتقل عقب ذلك للتدريس في كلية الشريعة، مرورا بكلية أصول الدين، عقب ذلك انتقل للعمل مديرا للمعهد العالي للقضاء وعقب انتهاء الفترة النظامية لعمله في المعهد عاد إلى التدريس مجددا في المعهد ذاته.

الشيخ الدكتور صالح الفوزان

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

فانس استخدم «الواقع الافتراضي» لمراقبة القطاع: تصويت «الكنيست» على «الضم» خطوة غبية

ترامب: لا ضم للضفة وسأزور غزة وسأتخذ قراراً للإفراج عن مروان البرغوثي لقيادتها

عواصم ـ وكالات: قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه يخطط لزيارة غزة، مشيرا إلى أنه سيتخذ قرارا بشأن إفراج إسرائيل عن القيادي في حركة «فتح» الفلسطينية مروان البرغوثي المعتقل منذ سنوات في سجون الاحتلال، وذلك ليتولى قيادة القطاع ما بعد الحرب.

وكشف ترامب خلال مقابلة هاتفية مع مجلة «تايم» الأميركية عن رؤيته لمستقبل غزة والمنطقة فيما بعد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. واشار إلى أنه يخطط لزيارة غزة، قائلا: «سأفعل، أجل، سأفعل».

وردا على سؤال بشأن إمكانية أن تواجه حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية (حماس) الإبادة الكاملة إذا لم تلتزم بالاتفاق، قال ترامب: «بالتأكيد. نعم، سيواجهون مشكلة كبيرة»، مؤكدا أنه ما لم تنزع الحركة سلاحها «علينا التدخل. إن لم يفعلوا».

ولفت الرئيس الاميركي إلى أنه اوقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن الاستمرار في الحرب «لأنه كان من الممكن أن يستمر لسنوات».

وبشأن سعي اسرائيل لضم الضفة الغربية، أكد ترامب: «لن يحدث ذلك. لن يحدث. لن يحدث لأنني وعدت الدول العربية. ستفقد إسرائيل كل دعم الولايات المتحدة إذا حدث ذلك».

من جهته، قال نائب الرئيس الأميركي جيه دي فانس، في مؤتمر صحافي عقده بمطار بن غوريون أمس في ختام زيارة استمرت يومين لإسرائيل، إن تصويت «الكنيست» على ضم الضفة الغربية «أغضبه» واصفا اياه بأنه «خطوة سياسية غبية للغاية». وأكد فانس بشكل قاطع أن «الضفة الغربية لن تضم من قبل إسرائيل»، مضيفا: «هذا سيبقى موقفنا الثابت. إذا أراد البعض القيام بتصويت رمزي فليفعلوا، لكننا لم نكن راضين عن ذلك إطلاقا».

وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار في غزة، قال فانس: «يمكننا أن نقول بثقة الآن إن إسرائيل تحترم الهدنة، وكذلك حماس». وأشار إلى أن هناك «استثناءات صغيرة»، مضيفا: «هذا متوقع بعد حرب دامت عامين، لكن الهدنة صامدة حتى الآن، والسلام قائم، ونعمل حاليا على ضمان استمراره على المدى الطويل». وأضاف: «رسالتنا إلى إسرائيل واضحة: افعلوا كل ما بوسعكم للعمل معنا لضمان استدامة هذا السلام».

وأشار فانس إلى أن «قوة الأمن الدولية الجديدة ستتولى قيادة عملية نزع سلاح حماس»، موضحا أن العملية «ستستغرق وقتا وتعتمد بشكل كبير على تركيبة هذه القوة».

وفي السياق، كشفت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أن نائب الرئيس الأميركي وزوجته استخدما، نظام واقع افتراضي لـ«مراقبة» قطاع غزة، خلال زيارته لمقر قيادة الجيش الإسرائيلي في تل أبيب. ويستخدم هذا النوع من الأنظمة لعرض مشاهد ومحاكاة رقمية تتيح للمستخدم الاطلاع على مناطق معينة بشكل افتراضي.

بدوره، حذر وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو قبيل زيارته لإسرائيل من أن مصادقة «الكنيست» على مشاريع قوانين تهدف إلى توسيع السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة قد تعرض اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة للخطر.

إلى ذلك، قالت منظمة الصحة العالمية ان إعادة بناء النظام الصحي في غزة يتطلب 7 مليارات دولار على الأقل، فيما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عن أمله في أن تلتزم إسرائيل بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن السماح بعبور المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب متحدثا في البيت الأبيض أمس الأول (أ.ف.ب)

أنباء مصرية

السيسي وملك بلجيكا يؤكدان من بروكسل ضرورة تسوية الأزمات بالوسائل السلمية

خديجة حمودة

التقى الرئيس عبدالفتاح السيسي الملك فيليب، ملك بلجيكا، وذلك بالقصر الملكي ببروكسل، بحضور د.بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي بأن الملك فيليب كان في مقدمة مستقبلي الرئيس، واصطحبه إلى مكتبه الخاص، حيث تم التقاط صورة تذكارية أمام مكتب الملك. وقد استهل الملك اللقاء بالترحيب بالرئيس، والإعراب عن تقديره لزيارته التي تعكس عمق العلاقات التاريخية بين مصر وبلجيكا، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي. وأشاد الملك فيليب بالجهود المكثفة التي بذلتها مصر والرئيس شخصيا، بالتنسيق مع بقية الوسطاء، للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مؤكدا أن تلك الجهود تمثل ركيزة أساسية في دعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز فرص السلام.

من جانبه، أعرب الرئيس عن خالص الشكر للملك على حفاوة الاستقبال، مثمنا الموقف البلجيكي النبيل، ومواقف الملك فيليب الشخصية، في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والذي تجسد في اعتراف بلجيكا بالدولة الفلسطينية.

وأوضح السفير محمد الشناوي المتحدث الرسمي أن اللقاء تناول كذلك مستجدات الأوضاع الاقليمية، حيث تم التأكيد على ضرورة تسوية الأزمات بالوسائل السلمية وبما يضمن الحفاظ على سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها ومقدرات شعوبها. كما أعرب الرئيس خلال اللقاء عن تطلعه لمشاركة الملك فيليب في مراسم افتتاح المتحف المصري الكبير، المقرر في الأول من نوفمبر المقبل، مؤكدا أن حضوره يحمل دلالة خاصة في ضوء الاهتمام العميق الذي تكنه العائلة الملكية والشعب البلجيكي بالحضارة المصرية العريقة.

كما أبدى الرئيس تطلع مصر إلى تعزيز حركة السياحة الوافدة من بلجيكا.

وذكر المتحدث الرسمي أن اللقاء تناول كذلك الإشارة إلى أهمية العمل على زيادة حجم الاستثمارات البلجيكية في مصر، خاصة مع ما تمتلكه مصر من مقومات واعدة وفرص استراتيجية، فضلا عن سبل تعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات.

من جهته، أعرب الملك فيليب عن تقديره لحرص الرئيس على تطوير أواصر التعاون بين البلدين، مؤكدا أن الشعب البلجيكي يثمن الدور المصري المحوري في ترسيخ دعائم الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، مشيرا إلى أهمية العمل المشترك بين الحكومات لمواجهة التحديات وتحقيق تطلعات الشعبين المصري والبلجيكي.

الرئيس عبدالفتاح السيسي ملتقياً الملك فيليب ملك بلجيكا بالقصر الملكي ببروكسل

أنباء لبنانية

نحو تسوية انتخابية على طريقة «لا غالب ولا مغلوب»

بيروت ـ أحمد عز الدين وبولين فاضل

اختصر رئيسا الجمهورية العماد جوزف عون والحكومة د.نواف سلام المشهد السياسي اللبناني، بتأكيد الأول إجراء الانتخابات النيابية في موعدها بشهر مايو 2026، وتشديد الثاني على بسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها كاملة ومن دون شريك، داعيا «حزب الله» إلى الاكتفاء بالعمل السياسي فقط بعيدا من السلاح.

وكان رئيس المجلس النيابي نبيه بري تناول رفض إسرائيل اقتراح الرئيس جوزف عون بالتفاوض غير المباشر، داعيا إلى حصر الأمور بلجنة الإشراف على وقف إطلاق الاعمال الحربية المعروفة بـ«الميكانيزم»، والموقع في 27 نوفمبر 2024. وأبلغ رئيس العماد عون الرئيس الجديد للجنة «الميكانيزم» الجنرال الأميركي جوزف كليرفيلد خلال استقباله في قصر بعبدا، «ضرورة تفعيل عمل اللجنة لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتتالية على لبنان، وانتهاك الاتفاق الذي تم التوصل اليه في نوفمبر الماضي».وأكد الرئيس عون خلال اللقاء الذي حضره القائم بالأعمال الأميركي كيث هانينغان ان «لبنان الذي التزم اتفاق وقف الاعمال العسكرية منذ إعلانه، يعلق آمالا كبيرة على عمل لجنة الإشراف للمساعدة في إعادة الاستقرار إلى منطقة الجنوب ومنع الاعتداءات الإسرائيلية، التي لا مبرر لها وغير مقبولة، لاسيما انها تستهدف مدنيين ومؤسسات تجارية وصناعية وغيرها»، وفيما أكد عون ان الجيش اللبناني «يقوم بواجبه كاملا في جنوب الليطاني ويعزز انتشاره يوما بعد يوم»، طالب بـ«الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي تحتلها حتى يتمكن الجيش من استكمال انتشاره حتى الحدود الجنوبية الدولية».

وكان الجنرال الأميركي أطلع الرئيس عون على أجواء اجتماع لجنة «الميكانيزم»، لافتا إلى ان اجتماعاتها «ستصبح دورية بهدف العمل على تثبيت وقف الاعمال العدائية في الجنوب»، مشيرا إلى وضع سلسلة خطوات لتحقيق هذا الهدف. وانتقل بعدها إلى عين التينة، حيث التقى الرئيس بري، وبعدها توجه إلى السرايا الحكومي والتقى الرئيس سلام.

وجديد المواقف الدولية المتشددة من سلاح «الحزب» ما كتبه المبعوث الأميركي توماس باراك عبر حسابه على منصة «إكس»، مستذكرا تفجير مقر المظليين الأميركيين في عين المريسة غرب العاصمة بيروت في 23 أكتوبر 1983، محذرا من ان «على لبنان أن يحل انقساماته ويستعيد سيادته»، مؤكدا ان «أميركا يجب ألا تعيد اخطاء الماضي». وفي كلام باراك إشارة واضحة إلى «حزب الله» المتهمة كوادره بتنفيذ الهجمات وقتذاك، وهذا موقف إضافي أميركي رسمي متشدد من «السلاح غير الشرعي»، ومؤيد للمطالب الإسرائيلية، الداعية إلى اتفاقات مباشرة مع لبنان، وترتيبات على الضفة اللبنانية من الحدود الشمالية لإسرائيل. وقال مصدر وزاري لـ«الأنباء»: «اذا كانت رسائل التحذير من مخاوف الحرب الإسرائيلية لم تتوقف على مدى الأشهر العشرة الماضية منذ وضع اتفاق وقف اطلاق النار موضع التنفيذ، فإن ما رمى اليه الموفد الأميركي باراك من تهديد مبطن ـ بعدما أصبح مختصا بتوجيه التحذير واللوم للبنان ـ قد يكون هو الأخطر».

وأضاف المصدر «كلام باراك يحمل تحذيرا للدولة اللبنانية وأركانها بأنهم سيكونون متروكين لمصيرهم بتزايد الانقسامات والفوضى، على غرار ما أطلقته واشنطن عام 1988 بعد الفراغ الرئاسي من نهاية ولاية الرئيس أمين جميل من مقولة مشهورة لمبعوثها السفير ريتشارد مورفي: مخايل الضاهر (المرشح الرئاسي الذي اتفق عليه مورفي مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد) أو الفوضى. وهذا ما حصل، حيث دخل لبنان في جولة عنف مدمرة بعد تعذر انتخاب الضاهر رئيسا للجمهورية، واستمرت دورة العنف حتى انعقاد مؤتمر الطائف في نهاية صيف عام 1989».

وعلى صعيد الانتخابات النيابية المقررة في مايو المقبل، فإن دائرة الخلاف حول موضوع المغتربين تضيق، وبات الاتفاق ـ التسوية شبه محسوم، ولكن يبقى إخراج الإطار القانوني بما لا يشكل انتصارا لأي فريق وانكسارا للآخر، عملا بالتسويات اللبنانية الفريدة القائمة على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب». وللغاية، دعا الرئيس بري إلى جلسة عامة الثلاثاء المقبل، «لمتابعة درس مشاريع واقتراحات قوانين، كانت مدرجة على جدول أعمال جلسة 29 سبتمبر». وقال مرجع سياسي لـ«الأنباء»: «اذا كانت الحوارات التي جرت على هامش الجلسة النيابية الثلاثاء الماضي ساهمت بتمهيد الأجواء للاتفاق، فإن كلام رئيس الجمهورية عن الصعوبات أمام إجراء الانتخابات في بلدان الاغتراب، قد سرع السير نحو التوصل إلى اتفاق، وتضييق دائرة النقاش لاعتماد مبدأ إجراء اقتراع المغتربين في لبنان. وهذا ما يعكف عليه الوسطاء، سواء من النواب أو بعض السياسيين، مع الاستعانة بخبراء دستوريين يضعون الإطار القانوني للتسوية التي يجري العمل على التوصل اليها».

رئيس مجلس الوزراء د.نواف سلام مستقبلا الرئيس الجديد للجنة «الميكانيزم» الجنرال الأميركي جوزف كليرفيلد (محمود الطويل)

أنباء سورية

اتفاق وقف إطلاق نار بين السلطات ومسلحين فرنسيين في مخيم حارم بإدلب

وكالات: توصلت السلطات السورية ومقاتلون فرنسيون إلى اتفاق ينهي التوتر والاشتباكات التي اندلعت في ريف ادلب، وفق ما أفادت مصادر من الطرفين لوكالة فرانس برس. وينص الاتفاق، الذي اطلعت عليه وكالة الانباء الفرنسية، على وقف لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة من محيط مخيم حارم في محافظة إدلب، حيث يتحصن مقاتلون فرنسيون من «فرقة الغرباء» بقيادة السنغالي عمر ديابي المعروف بعمر أومسن. ويقيم في المخيم المسمى «مخيم الفرنسيين» عشرات المقاتلين الفرنسيين الذين يشتبه بمساهمته في تجنيدهم خلال سنوات النزاع السوري، مع أفراد عائلاتهم. ويتهم أومسن بخطف فتاة. وقال مصدر أمني في إدلب، مفضلا عدم الكشف عن هويته، لوكالة فرانس برس «حصل اتفاق وتم تنفيذ البنود» التي تفضي إلى «وقف إطلاق النار بين الطرفين وسحب السلاح الثقيل وفتح المخيم أمام الحكومة السورية».

فرنسا تصدر مذكرة توقيف ثالثة بحق الأسد بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية

باريس ـ أ.ف.ب: صدرت مذكرة توقيف دولية جديدة في باريس بحق بشار الأسد بتهمة شن هجمات كيميائية فتاكة عام 2013، ليرتفع إلى ثلاث عدد مذكرات التوقيف التي أصدرتها المحاكم الفرنسية ضد الرئيس السوري السابق الذي فر إلى روسيا. وقال مصدر قضائي لوكالة فرانس برس أمس إن مذكرة التوقيف هذه الصادرة بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وفي جرائم حرب، وقعها قضاة تحقيق باريسيون في 29 يوليو بعد أيام قليلة من إلغاء مذكرة التوقيف الأولى في هذه القضية.

وكانت محكمة النقض قد ألغت في 25 يوليو مذكرة التوقيف الصادرة في نوفمبر 2023 باسم الحصانة المطلقة لرئيس دولة في السلطة، إذ كان الأسد حينها لا يزال رئيسا لسورية.

لكن المحكمة الأعلى في النظام القضائي الفرنسي أجازت إصدار مذكرات توقيف أخرى بحق الأسد إثر الإطاحة به في الثامن من ديسمبر 2024.

وفي اليوم نفسه، طلب مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب (Pnat)، المختص بالجرائم ضد الإنسانية، إصدار مذكرة توقيف جديدة بحق الأسد.

ونفذت هذه الهجمات الكيميائية المنسوبة إلى النظام السوري في 5 اغسطس 2013 في عدرا ودوما وخلفت 450 جريحا، ثم في 21 اغسطس 2013 في الغوطة الشرقية وأسفرت عن مقتل أكثر من ألف شخص بغاز السارين، وفق الاستخبارات الأميركية.

وفي هذه القضية، صدرت أيضا مذكرة توقيف في 16 يوليو بحق طلال مخلوف، القائد السابق للواء 105 التابع للحرس الجمهوري السوري، على ما أفاد مصدر قضائي وكالة فرانس برس.

كما طالت مذكرات توقيف صدرت في نوفمبر 2023 ماهر الأسد، شقيق الرئيس المخلوع والقائد الفعلي للفرقة الرابعة في الجيش السوري وقت وقوع الأحداث، بالإضافة إلى ضابطين رفيعين هما غسان عباس وبسام الحسن.